الأمم المتحدة S/2006/361

مجلس الأمن

Distr.: General
5 June 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو (في صربيا والجبل الأسود)، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

ثانيا – التقييم السياسي

٢ – سارت العملية الرامية إلى تحديد وضع كوسوفو مستقبلا قُدماً إلى الأمام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى الآن، ركز السيد مارتي أهتيساري، مبعوثي الخاص لعملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلاً، على الجمع بين ممثلي بلغراد وبرشتينا معاً في مباحثات مباشرة لمناقشة مسائل عملية. وقد عُقدت أربع جولات من المحادثات المباشرة بين الأطراف حول لا مركزية المهام الحكومية والإدارية لكوسوفو في فيينا في ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير، و ١٧ آذار/مارس، و ٣ نيسان/أبريل و ٤ و ٥ أيار/مايو. وعُقدت محادثات بين الجانبين حول التراث الثقافي والمواقع الدينية يوم ٢٣ أيار/مايو وعقد اجتماع بصدد القضايا الاقتصادية في ٣١ أيار/مايو. وقد أوضحت المحادثات المباشرة التي جرت حتى الآن أن هناك بعض التوافق في الآراء بصدد نقاط محددة، إلا أن اقتراحات الطرفين لا تزال متباعدة كثيرا بصدد كثير من المجالات. وفي الوقت نفسه، عقد مبعوثي الخاص مشاورات مستمرة بصدد التطورات في عملية تحديد الوضع مستقبلا مع طائفة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المهتمة بالأمر. وواصل ممثلي الخاص، سورين بيسن – بيترسون، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دعم مبعوثي الخاص في العمل الذي يقوم به، وقد تعاونوا تعاونا وثيقا معا

090606 070606 06-35962 (A)

من أجل تحقيق مزيد من الالتزام والنتائج من تنفيذ المعايير من خلال عملية تحديد الوضع مستقبلا.

الحالة السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تغيرات رئيسية في قيادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو. وقد جرت هذه التغيرات بطريقة ديمقراطية وطبقا للقانون الساري. وقد توفي رئيس كوسوفو، إبراهيم روغوفا، في ٢١ كانون الثاني/يناير. وكانت جنازته في ٢٦ كانون الثاني/يناير حدثا عاما رئيسيا جرى دون وقوع أية حادثة. وقد شمل العدد الكبير من قوات الشرطة الذي تم وزعه للجنازة ضباطا من طوائف الأقليات، كما أن دائرة شرطة كوسوفو هي التي قامت بالتخطيط لهذا الوزع وتنفيذه. وفي ١٠ شباط/ فبراير، انتخبت جمعية كوسوفو رئيسا جديدا، هو فتمير سيديو، بأغلبية ٨٠ صوتاً من ١٢٠ صوتاً. فبعد أن توصل حزبا الائتلاف الحاكم في كوسوفو، الرابطة الديمقراطية لكوسوفو والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، إلى اتفاق بشأن تغييرات في قيادة المؤسسات المؤقتة، أعلن رئيس الوزراء، بيرم كوسومي، استقالته في ١ آذار/مارس. وقامت جمعية كوسوفو، في ١٠ آذار/مارس، بانتخاب رئيس فيلق حماية كوسوفو، عجيم تشيكو، خلفاً له بأغلبية ٥٦ صوتاً مؤيدا مقابل ٣٣ صوتا وامتناع خمسة عن التصويت. وفي اليوم نفسه، استعاضت الجمعية أيضا عن رئيس الجمعية، نيكسات ديتشي، بالسيد كول بريشا، الذي كان نائبا لرئيس الرابطة الديمقراطية لكوسوفو. وأعادت القيادة الجديدة تأكيد أن أمنيتها في تحقيق استقلال كوسوفو يمثل النتيجة التي تفضل أن تُسفر عنها العملية السياسية لتحديد وضع كوسوفو مستقبلا. وفي الوقت نفسه، أعربت عن تصميمها على التعجيل بتنفيذ المعايير وإقامة علاقة بناءة بدرجة أكبر مع صرب كوسوفو؛ فأدلى رئيس الوزراء عجيم تشيكو، على سبيل المثال، بجزء من خطاب قبوله لمنصبه باللغة الصربية.

٤ - وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، بدأت القيادة الجديدة في ترجمة نواياها إلى عمل إيجابي. فبدأت حملة واسعة النطاق ونشطة للتواصل، بقيادة الرئيس سيديو ورئيس الوزراء تشيكو. فقد زارا البلديات الرئيسية وطوائف الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو، كما طالبا صرب كوسوفو وطوائف الأقليات الأخرى بأن يعتبروا كوسوفو وطنا لهم وأن يعملوا سويا مع المؤسسات المؤقتة في كوسوفو لمعالجة شواغلهم. وشرع رئيس الجمعية، كول بريشا، في إيجاد مناخ من الجدل في الجمعية، التي شهدت في الجلسات الأخيرة مناقشات دامت طوال اليوم بصدد تنفيذ المعايير، ومحادثات تحديد الوضع مستقبلا، والخصخصة. ومما يؤسف له أن الفترة نفسها لم تشهد أيضا أي تغير في موقف بلغراد المعارض لاشتراك

الصرب في المؤسسات المؤقتة، وإصرارها على أن تعالج هذه المسألة في سياق المفاوضات المتعلقة بتحديد الوضع مستقبلا.

المعايير

٥ - يرد في المرفق الأول لهذا التقرير تقييم فني تفصيلي لتنفيذ المعايير خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أعده ممثلي الخاص. وقد استجابت الحكومة، تحت رئاسة رئيس الوزراء السابق بيرم كوسومي، استجابة إيجابية للنقد الذي وُجه إلى معدل تنفيذ المعايير الذي ورد في تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن (S/2006/45، الفقرتان ٧ و ٨)، وذلك بإعلان برامج عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وشباط/فبراير ٢٠٠٦، عالجت الكثير من النقائص المحددة. وقد زاد رئيس الوزراء الجديد من سرعة التنفيذ، إذ شكل فريقا توجيهيا معنيا بالمعايير، يجتمع حاليا كل أسبوعين لتقييم التقدم المحرز بصدد جميع المعايير الثمانية. ونتيجة لذلك، جرى تنفيذ عمليات كبيرة داخل البرامج المعنية. وإذا أمكن الحفاظ على هذا الزخم، فإن هذه العمليات قمينة بأن تبدأ الآن في تحقيق نتائج، كما ينبغي للتقدم المحرز حتى الآن أن يصبح مستداما. وتتمثل إحدى العقبات المتزايدة أمام استيفاء المعايير، لا سيما تلك التي تؤثر في حياة طوائف الأقليات في كوسوفو، في عدم استعداد الكثير من صرب كوسوفو للتعاون مع المؤسسات المؤقتة والاشتراك فيها بصورة كاملة.

٦ - وعقدت جمعية كوسوفو جدلا دام تسع ساعات بشأن استيفاء المعايير في ٢٠ نيسان/أبريل. وسلم رئيس الوزراء تشيكو بوجود صلة مباشرة بين قدرة المؤسسات المؤقتة على تحسين الأداء فيما يتعلق بالمعايير والنتائج التي يمكن أن تتمخض عنها المناقشات المتعلقة بتحديد وضع كوسوفو مستقبلا. وفي الوقت نفسه، تعهد رئيس الوزراء بأن يواصل تنفيذ أهداف المعايير بوصفها تمثل أولوية عالية حتى بعد تحديد الوضع مستقبلا. وفي تواز مع تنفيذ المعايير، استمر العمل بصدد إعداد خطة عمل للمفوضية الأوروبية تدمج بصلابة قيم ومبادئ عملية المعايير في أعمال الشراكة الأوروبية وتعزز إصلاحات الاتحاد الأوروبي المناظرة (انظر S/2006/45، الفقرة ٩).

العملية السياسية

٧ - ظلت العملية السياسية لتحديد وضع كوسوفو مستقبلا، التي قادها مبعوثي الخاص، تمثل القوة المحركة وراء جميع التطورات الرئيسية السياسية والمتعلقة بالسياسة العامة في كوسوفو أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد رحب فريق كوسوفو التفاوضي، الذي يشمل الآن قيادة كوسوفو الجديدة، الرئيس سيديو ورئيس الوزراء تشيكو ورئيس الجمعية بريشا،

بالبيان المتعلق بالعملية السياسية لتحديد وضع كوسوفو مستقبلا الذي أصدرته بلدان فريق الاتصال عقب اجتماعها في لندن في ٣٠ كانون الثاني/يناير. كما أن زعماء الأحزاب السياسية، في الحكومة والمعارضة على السواء، مضوا قدما في استعداداتهم لإجراء محادثات مع نظرائهم في بلغراد. ووضع الفريق التفاوضي، في جملة أمور، مقترحات مفصلة بشأن اللامركزية وخطة لحكم متروفيتشا مستقبلا. وقام مجلس الطوائف التابع للفريق، برئاسة أحد زعماء أحزاب المعارضة، بعدة زيارات إلى مناطق صرب كوسوفو وتشاور مع معظم زعماء طوائف الأقليات العرقية إبان الأشهر الماضية. بيد أن ممثلي الأقليات ظلوا بمنأى عن الاشتراك المباشر في أعمال الفريق التفاوضي (باستثناء وزير الصحة من الأقلية البوسنية، الذي اشترك في محادثات تحديد الوضع مستقبلا)، كما أن الفريق لا يضم أعضاء من النساء. وقد ضم وفد بلغراد في محادثات تحديد الوضع مستقبلا بعض ممثلي صرب كوسوفو.

مشاركة صرب كوسوفو في العملية السياسية وفي المؤسسات المؤقتة

٨ - على الرغم من تزايد الجهود التي يضطلع بها الرئيس سيديو ورئيس الوزراء تشيكو وفريق كوسوفو التفاوضي من أجل التواصل مع طوائف الأقليات، ظلت مشاركة صرب كوسوفو في هياكل الحكم في كوسوفو هامشية، لا سيما على المستوى المركزي. وعلى مستوى البلديات، يعمل صرب كوسوفو في هياكل المؤسسات المؤقتة عموما بصدد القضايا التي تشغل الأقليات فحسب، مثل عمليات العودة، أو في الصحة والتعليم، حيث يحصلون على مرتبات من المؤسسات المؤقتة وبلغراد معا. وظل وزير شؤون الطوائف والعودة (وزعيم الحزب الديمقراطي الصربي لكوسوفو وميتوهيا) الممثل السياسي الوحيد لصرب كوسوفو على المستوى المركزي. ولا يزال أكبر حزب صربي في كوسوفو يشارك في الانتخابات الأخيرة، وهو القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، يتردد في المشاركة سواء في الحكومة أو في الجمعية، بالنظر إلى موقف بلغراد المعادي. وقد سجل في ١٨ نيسان/أبريل حزب صربي جديد في كوسوفو، هو الحزب الحر المستقل، الذي ينادي بالاشتراك في العملية السياسية. ويبدو أن أقساما من طائفة صرب كوسوفو تعيد تقييم موقفها إزاء المشاركة في العملية السياسية في ضوء محادثات تحديد الوضع مستقبلا، وتحسن التوعية من جانب قيادة المؤسسات المؤقتة، وإن لم تتخذ بعد خطوات ملموسة في هذا الصدد. ويحافظ بعض السياسيين الصرب في كوسوفو على اتصالات غير رسمية مع ممثلي المؤسسات المؤقتة من أجل عرض مشاغلهم وأفكارهم.

٩ - وقد تعرضت الجهود التي تبذلها قيادة كوسوفو الجديدة لإعادة بناء الثقة مع طائفة صرب كوسوفو لضربة شديدة من جراء التوجيهات الأخيرة التي أصدرها مركز التنسيق

لكوسوفو وميتوهيا. ففي شهر آذار/مارس، بدأ مركز التنسيق المطالبة بأن يختار الموظفون من صرب كوسوفو إما إدراجهم في كشوف مرتبات الهيئات المناظرة التي ترعاها بلغراد أو في كشوف مرتبات المؤسسات المؤقتة. وقد سدد الكثير من المدرسين والعاملين في الرعاية الصحية من صرب كوسوفو مساهماتهم في المعاش التقاعدي لسنوات عديدة، وسوف يفقدون ذلك إذا ظلوا مع المؤسسات المؤقتة. وقد استقال الآن جميع العاملين في التعليم من صرب كوسوفو من وظائفهم في المؤسسات المؤقتة، على الرغم من أنهم يواصلون أداء مهامهم ويتلقون مرتبات من بلغراد. وقد حاول رئيس الوزراء تشيكو مجابهة الضغط الذي يفرضه مركز التنسيق بتأكيده للموظفين من صرب كوسوفو أن حكومته لن تتطلب منهم الاختيار وستودع مدفوعاتهم في حساب خاص. وقد أعرب ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص كلاهما عن مشاعر قلق عميقة إزاء الضغط المفروض من بلغراد فيما يتعلق بهذه المسألة. وقد ظهر دليل على التمويل غير النظامي للخدمات التي تقدم للسكان الصرب في كوسوفو في ١٠ آذار/مارس، حين ضبطت جمارك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دينارات صربية غير معلنة تبلغ قيمتها حوالي مليونين من اليورو، بدا أنها في طريقها إلى المعاشات واستحقاقات الأطفال وقروض الطلبة في مركبة كانت قد دخلت الجزء الشمالي من كوسوفو من صربيا. وأعادت بعثة الأمم المتحدة هذه الأموال إلى المصرف الوطني لصربيا في ١٥ آذار/مارس عقب اعتراف البنك بأنه قصر في الإعلان عن هذه الأموال.

١٠ - ولقد استمرت العلاقات تنمو بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والمؤسسات المؤقتة. ومثال ذلك أن الرئيس سيديو زار، في لفتة تقارب تاريخية، دير فيسوكي ديكاني في الاحتفالات الأرثوذكسية الصربية بعيد الفصح في ٢٣ نيسان/أبريل. وفي مجال آخر من المجالات ذات الأهمية للكنيسة، وقع ممثلي الخاص في ٢٥ نيسان/أبريل قرارا تنفيذيا يُمدد فيه المنطقة المحددة الخاصة في النطاق الواقع في وادي ديكاني، وذلك بهدف تشجيع إنماء تلك المنطقة عن طريق الأنشطة الاقتصادية التي لا تضر بالخصائص الطبيعية والثقافية للوادي، بما في ذلك دير فيسوكي ديكاني. ولقد بدأت لجنة تنفيذ التعمير، التي تتولى المسؤولية عن ترميم ممتلكات الكنيسة التي تضررت من أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ المرحلة الثانية في عملية التعمير. وقد كفلت المرحلة الأولى، التي أُكملت في عام ٢٠٠٥، حماية ٣٠ موقعا وحالت دون المزيد من تدهورها. وتتمثل المرحلة الثانية، التي ستجري في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، في أعمال تعمير واسعة النطاق للمواقع ذات الأولوية الموجودة أساسا في بريشتينا وبريزرن. ويجري حاليا تقديم العطاءات للقيام بهذا العمل.

الحوار

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الأفرقة العاملة المنشأة لإجراء الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد بصدد المسائل التقنية خاملة. ولم يعقد جلسات عامة هذا العام سوى فريقين عاملين: الفريق العامل المعني بالنقل والاتصالات في شهر شباط/فبراير، والفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين في شهر آذار/مارس، وكلاهما عقدا في بريشتينا. ولم يتحقق تقدم ذو شأن في أي من هذين الاجتماعين. وقد لاحظت بعثة الأمم المتحدة ورؤساء الأفرقة العاملة في كثير من الأحيان الافتقار إلى الدعم المقدم من المؤسسات المؤقتة إلى وفود بريشتينا في هذه المحادثات. ونتيجة لذلك قام رئيس الوزراء تشيكو، في منتصف شهر نيسان/أبريل، بتعيين مستشاره السياسي الرئيسي للإشراف على هذه العملية. وتعهد أيضا بتمكين الوفود؛ وأجرى تغييرا في أعضاء بعض الأفرقة العاملة، ولا سيما الفريق المعني بالأشخاص المفقودين. وفي الوقت نفسه، من الجلي أن التركيز قد انتقل الآن إلى إطار تحديد الوضع مستقبلا. ومع أنه لا يزال من المهم متابعة الحوار المباشر، ولا سيما بصدد المسائل الإنسانية مثل الأشخاص المفقودين وعمليات العودة، فمن المتوقع أن يظل التقدم الذي يُحرز محدودا.

التعاون الإقليمي

١٢ - تحسن التعاون والتكامل في المجال الإقليمي تحسنا ملحوظا إبان الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شهر كانون الثاني/يناير، التزمت بعثة الأمم المتحدة بالمشاركة في اتفاق الاستثمار الذي تحقق بفضل ميثاق تحقيق الاستقرار، بُغية مواءمة سياسات كوسوفو الاستثمارية مع سياسات جيرانها. وفي ٦ نيسان/أبريل، وافقت البعثة، مع شركاء آخرين، على إعلان مشترك بشأن توسيع نطاق اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى بحيث يشمل جميع أعضاء جنوب شرق أوروبا في شبكة اتفاقات التجارة الحرة الثنائية المبرمة برعاية ميثاق تحقيق الاستقرار. وفي ٧ نيسان/أبريل، وقعت البعثة اتفاقا لحماية الاستثمار مع تركيا.

اللامركزية

١٣ - حققت وزارة كوسوفو لإدارة الحكومة المحلية، بمساعدة البعثة وشركاء دوليين آخرين، تقدما بصدد اللامركزية على الرغم من استمرار الافتقار إلى مشاركة صرب كوسوفو. وقد وضعت الأفرقة العاملة المشتركة بين المؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة، والمعنية بالتشريع والتمويل المحلي، مشروع قانون بشأن الحكم الذاتي المحلي، فضلا عن ورقة مفاهيم بشأن التمويل المحلي، ستوفر مُدخلات لازمة للتعديلات التي ستُدخل على القوانين الصادرة بشأن الإدارة المالية العامة والمساءلة والتمويل المحلي. وبذلك تكون المؤسسات المؤقتة قد أصبحت مستعدة لإنشاء إطار تشريعي محلي بصدد اللامركزية ولإدراج ما يتفق

عليه من عناصر إضافية أثناء المفاوضات فيما يتعلق باللامركزية في إطار عملية تحديد الوضع مستقبلا.

١٤ - ولم تنشأ الوحدتان البلديتان النموذجيتان اللتان تضمان غالبية من صرب كوسوفو مثلما كان مخططا (انظر S/2006/45، الفقرة ١٠). على أنه قد حدث تقدم فيما يتعلق بالوحدات البلدية النموذجية الثلاث المتبقية، اثنتان في مناطق الأغلبية من ألبان كوسوفو وواحدة في منطقة الأغلبية من أتراك كوسوفو، وذلك بإنشاء الجمعيات المؤقتة، ووضع اللوائح والميزانيات البلدية وتوظيف المديرين والموظفين الماليين المؤقتين. وقد أضحت هذه الوحدات البلدية النموذجية الثلاث مستعدة، بالتعاون مع البلديات ذات الصلة، لممارسة اختصاصاتها. بيد أن الوحدات البلدية النموذجية تجابه تحديات ذات شأن حيث أنها كيانات جديدة هشة تتطلب دعما ماليا إضافيا ومزيدا من بناء القدرات. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في إنشاء هذه الوحدات البلدية النموذجية قد يوفر دروسا قيمة يستفاد منها في إنشاء بلديات جديدة، إذا ما اتفق على ذلك في عملية تحديد الوضع مستقبلا. ولا تزال عملية اللامركزية التي تجري أساسا في بريشتينا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحادثات الجارية بصدد هذا الموضوع في إطار عملية تحديد الوضع مستقبلا وسوف تهتدي بالقرارات التي يتوصل إليها الأطراف في هذا الصدد.

الأمن

١٥ - لا تزال الحالة الأمنية مستقرة عموما، وإن كانت هشة، ولم تتأثر بالتغيرات التي حدثت في القيادة السياسية لكوسوفو أو ببدء عملية تحديد الوضع مستقبلا. وظل مستوى الحوادث بين الطوائف العرقية منخفضا ويبدو من المرجح أن الدوافع الإجرامية لا العرقية هي السبب في بعض الحوادث التي أُبلغ عنها. على أن تلك الحوادث ما فتئت تُسهم في إيجاد مخاوف من انعدام الأمن، وخاصة بالنسبة لأفراد طوائف الأقليات. وستواصل شرطة بعثة الأمم المتحدة ودائرة الشرطة في كوسوفو اتخاذ تدابير مشددة، بتنسيق وثيق مع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)، من أجل تعزيز الأمن العام في كوسوفو ودعم العملية السياسية المفضية إلى تحديد الوضع مستقبلا.

الشرطة والعدالة

١٦ - اتخذت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خطوات لنقل مزيد من الاختصاصات في مجال سيادة القانون إلى المؤسسات المؤقتة مع احتفاظها بالسلطة العامة في مجالي الشرطة والعدالة ودون المساس بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد عُين كبار المسؤولين في وزارة العدل ووزارة الشؤون الداخلية والمجلس القضائي لكوسوفو، المنشأة

حديثا في كوسوفو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وبعد تأخير طويل، ألحق الوزيران الجديدان بالحكومة التي انتخبتها جمعية كوسوفو في ١٠ آذار/مارس. وترصد بعثة الأمم المتحدة عن كثب تعيينات الموظفين في هاتين الوزارتين لضمان أن تُجرى على أساس الجدارة وطبقا للقانون.

١٧ - وفي تزامن مع إنشاء الوزارتين الجديدتين، صدرت لائحة قانونية عن الإطار والمبادئ التوجيهية لدائرة شرطة كوسوفو، تكفل ضمانات ملموسة للأقليات. وتشمل الأحكام المتعلقة باللامركزية وتعزيز العلاقات مع الطوائف المحلية، ولا سيما طوائف الأقليات، إنشاء مراكز شرطة فرعية بالتشاور مع ممثليها، فضلا عن إنشاء لجان بلدية ومحلية يجب أن تتشاور معها الشرطة بشأن المسائل المتصلة بالحراسة والسلامة العامة. ونصت لائحة دائرة شرطة كوسوفو أيضا على دور جديد للجمعيات البلدية في اختيار قائد مراكز الشرطة المحلية لها. وفي الوقت نفسه، عززت الجهود الرامية إلى توظيف ضباط للشرطة من هذه الطوائف. وأصدر ممثلي الخاص أيضا لائحة بشأن الإطار التنظيمي للنظام القضائي في كوسوفو. وتشمل هذه اللائحة أحكاماً تخول اتخاذ تدابير العمل الإيجابي من أجل توظيف مزيد من القضاة وأعضاء النيابة العامة من الطوائف الممثلة تمثيلا ناقصا؛ وضمانات راسخة بتحسين إمكانية حصول جميع الطوائف على العدل، بما في ذلك مكاتب الاتصال بالمحاكم، و''أيام المحكمة'' وإدارات جديدة للمحاكم البلدية؛ وتنص على أن يبت قضاة دوليون في حالات الاستئناف التي يعتقد فيها بصورة موثوقة أن التحيز العرقي قد أثَّر في قرار المحكمة الابتدائية؛ وتُنشئ لجنة مستقلة للقضاء والإدعاء لإدارة عملية شاملة لفحص سجلات جميع القضاة وأعضاء النيابة العامة في كوسوفو وإعادة تعيينهم.

١٨ - وقد أكد استعراض مؤقت للتقدم المحرز فيما يتعلق بالوزارتين التزام الوزيرين المعنيين بالمبادئ الواردة في هذه اللوائح. ولذلك شَرع ممثلي الخاص في ٢٦ نيسان/أبريل في تعيين أول نائب لقائد الشرطة في دائرة شرطة كوسوفو وثلاثة نواب مساعدين لقائد الشرطة في الدائرة قامت باختيارهم لجنة تعيين وتأديب كبار ضباط الشرطة؛ وهناك ضابط رابع لم يُعين بعد.

عمليات العودة

١٩ - اختتمت عملية دامت ثمانية أشهر للتشاور واستعراض السياسة والإجراءات المتعلقة بالطوائف وعمليات العودة والحلول المستدامة للتشرد في حلقة عمل مشتركة بين المؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة استغرقت يومين ودارت حول ''استراتيجية وخطة عمل جديدة بشأن الطوائف وعمليات العودة لكوسوفو''، عُقدت في بريشتينا في شهر نيسان/

أبريل ٢٠٠٦. واستنادا إلى هذا الاستعراض، سينقح دليل العودة المستدامة بحلول نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٦. وسيركز الدليل، المعدل وفقا لتوصيات حلقة العمل والمعتمد من المؤسسات المؤقتة، على اتباع نهج يقوم على الحقوق ويتيح الاختيار الحر والمستنير للإقامة والمساعدة عن طريق برامج التنمية والترابط الاجتماعي.

٢٠ - على أن التحديات الماثلة في تعزيز عمليات العودة وإدماج العائدين لا تزال كبيرة. فمنذ عام ٢٠٠٠، يُقدر مجموع عدد العائدين من الأقليات بـ ١٤ ٦٤٨ شخصا، ٤٥ في المائة منهم من صرب كوسوفو. وطبقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فلا يزال هناك ١ ٢٣١ شخصا مشردين نتيجة لأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، من مجموع عدد المشردين أصلا في ذلك الوقت الذي يبلغ زهاء ١٠٠ ٤ شخص. ولم تحدث أول حالة عودة لصرب كوسوفو إلى مدينة، هي بلدية كلينا، إلا في آذار/مارس ٢٠٠٥، الأمر الذي يُوضح العقبات التي تعترض سبيل عودة الحضريين. وحتى الآن عادت ٦٣ أسرة من صرب كوسوفو إلى كلينا بمساعدة السلطات البلدية. وقد جرت الغالبية العظمى من حالات العودة للصربيين إلى طوائف ومناطق أقليات كلها صربية مع أدنى قدر من التواصل مع ألبان كوسوفو. وفي حين أن تهيئة الظروف لعمليات العودة المستدامة يجب أن تظل تمثل أولوية عالية، فإنه يبدو أن أولئك الذين شُردوا يرقبون عن كثب محادثات تحديد الوضع مستقبلا وسيقررون ما إذا كانوا سيعودون في ضوء النتيجة التي ستتمخض عنها التسوية السياسية والظروف المحددة التي تحدث فيها تلك التسوية في نهاية المطاف.

إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة والترتيبات المقبلة

٢١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تكييف هياكلها مع نقل مزيد من الاختصاصات لها، واستعدادا لتنفيذ تسوية سياسية في نهاية المطاف، توقعا لمشاركة دولية مستقبلا في كوسوفو. وتحت قيادة ممثلي الخاص، استمرت الأعمال التحضيرية لإمكان توافر وجود مدني دولي في كوسوفو عقب تحديد الوضع مستقبلا (انظر S/2006/45، الفقرة ١٤). وقد عُقدت اجتماعات منتظمة للمجلس التوجيهي في فيينا واجتمعت الأفرقة العاملة المواضيعية في بريشتينا. وقد وضعت الأفرقة العاملة تقييمات فنية لوظائف وقدرات الوجود الدولي المدني الممكن مستقبلا، وقد أُعدت بالتشاور مع الشركاء الرئيسيين الذين يُنتظر أن يؤدوا أدوارا أساسية في كوسوفو بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يعتزم إنشاء مهمة للتخطيط في بريشتينا في أيار/مايو. ومن الجلي أنه لا يمكن توقع أي التزامات صلدة إلى أن يتم تحديد وضع كوسوفو مستقبلا.

ثالثا — ملاحظات

٢٢ - يسرني أن العملية السياسية لتحديد وضع كوسوفو مستقبلا قد انطلقت، مع اشتراك كلا الجانبين بصورة إيجابية. على أن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به من أجل ضمان إحراز تقدم ذي شأن. وأنا أردد هنا النداءات التي وجهت إلى كلا الجانبين لإبداء المرونة، والسماحة، وروح الوفاق في المحادثات. وعلى الرغم أنه من الطبيعي أن تختلف المواقف الأولية، فإنه يمكن إيجاد ترتيبات مفيدة للجميع إذا أمكن لكلا الجانبين متابعة المفاوضات على هذا النحو. وبدون اتباع مثل هذا النهج، فإن التقدم سيكون صعبا، ولن يفيد أي من الجانبين. وإنني أرحب بدعم المجتمع الدولي للعملية السياسية الرامية إلى تحديد وضع كوسوفو مستقبلا. وعلى الرغم من أن تأمين إحراز التقدم هو مسؤولية تقع على عاتق كلا الجانبين، فإن دعم المجتمع الدولي الموحد والمنسق أمر لا غنى عنه لنجاح مساعينا المشتركة.

٢٣ - ويمكن النظر إلى انتخاب قيادة كوسوفو الجديدة، وفقا للإجراءات الديمقراطية، باعتبارها دليلا على زيادة قدرة مؤسسات كوسوفو، الأمر الذي يبشر بالخير في المستقبل حين تواجه بالتأكيد تحديات إضافية. وسيكون من الأيسر التصدي لهذه التحديات إذا حافظ زعماء كوسوفو على رؤيتهم لمجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق.

٢٤ - وإنني أرحب بتجدد النشاط في مجال تنفيذ المعايير. وتثير العمليات التي جرت الأمل في أن تعقب ذلك نتائج ملموسة وظاهرة. وتنفيذ المعايير يمثل مقياسا لالتزام الزعماء السياسيين والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو بإيجاد مجتمع يمكن فيه لجميع الناس أن يعيشوا في كرامة ودون خوف. وأود أن أذكرهم بأن إحراز تقدم حقيقي في هذا الصدد لا يزال يشكل عاملا جوهريا في تحديد التقدم المحرز في العملية السياسية الرامية إلى تحديد وضع كوسوفو مستقبلا. ولذلك فإنني أدعو حكومة كوسوفو إلى أن تعالج التحديات التي تواجه تنفيذ المعايير دون إبطاء، مع التركيز بوجه خاص على المجالات ذات الأولوية، متحلية بنفس العزيمة التي استخدمتها لإحياء العملية. وأهيب بجميع قادة كوسوفو دعم الحكومة تحقيقا لهذه الغاية.

٢٥ - ومن الأهمية بمكان أيضا أن يعود صرب كوسوفو إلى الانضمام إلى المؤسسات المؤقتة على جميع المستويات، وأن ينخرطوا فيها بنشاط. ذلك أن البقاء خارج المؤسسات لن يعود على مجتمعاتهم بأي فائدة، بل سيؤثر في واقع الأمر تأثيرا سلبيا على قدرتهم على تحقيق تحسينات مجدية في حياة مجتمعاتهم. وأنني أشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تتردد عن الضغط على صرب كوسوفو للانسحاب من مواقعهم داخل المؤسسات المؤقتة. وأدعو بلغراد إلى أن تيسر عملهم داخل هذه المؤسسات وألا تعوق ذلك.

٢٦ - وما فتئت المصالحة تمثل عنصرا جوهريا لمستقبل كوسوفو متعددة الأعراق، فضلا عن تحقيق الاستقلال في المنطقة. وعلى الرغم من أن جميع الطوائف لها دور تؤديه في تحسين الظروف التي يمكن أن تعيش في ظلها معا وأن تعمل سويا في انسجام، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على كاهل الأغلبية. ومن هنا فإن زيادة جهود التواصل من جانب قادة كوسوفو مع الطوائف التي لا تملك الأغلبية، لا سيما الصرب، أمر يستحق الترحيب. على أن جهود قادة كوسوفو من أجل التواصل لن تكون كافية، لأن المصالحة لن تضرب جذورا في غيبة حدوث تغير في قلوب غالبية السكان وعقولهم. لذا فإنني أطالب زعماء كوسوفو وشعبها بزيادة جهودهم لتحقيق المصالحة وتعزيز الثقة فيما بين الطوائف. فهذا يمثل عاملا ضروريا في طمأنة كل من يعيش في كوسوفو إلى أن بوسعهم أن يظلوا في كوسوفو - وأن يعودا إليها - وهم موضع ترحيب. ولا زلت أشعر بخيبة الأمل إزاء انخفاض عدد العائدين، وأؤيد التدابير الجارية لتشجيع الناس على العودة إلى الأماكن التي بوسعهم أن يعيشوا فيها، وعلى البقاء في تلك الأماكن. ولا يتطلب ذلك التزاما سياسيا فحسب بل والتزاما ماليا أيضا، على جميع المستويات، لكفالة تحقق تحسينات ملموسة في الظروف على أرض الواقع.

٢٧ - وعلى الرغم من استقرار الحالة الأمنية، لا زلت أشعر بالقلق إزاء حوادث العنف، أيا كان مصدرها، الموجهة ضد البشر والمواقع الدينية. ذلك أن هذه الحوادث لن تؤدي إلا إلى مضاعفة مخاوف الناس وعزلتهم، وخفض الثقة المتبادلة والأمل المشترك. وسوف يؤثر العنف في عملية تحديد الوضع مستقبلا، ويجب ألا يسمح به أي قطاع من المجتمع في كوسوفو. ويتعين تقديم المسؤولين عن هذه الحوادث إلى المحاكمة، الأمر الذي يتطلب دعما إيجابيا من شعب كوسوفو لمؤسسات سيادة القانون. ذلك أنهم يتحملون المسؤولية، بوصفهم أعضاء في هذا المجتمع، لتقديم ذلك الدعم. ويسرني أن عملية نقل اختصاصات إضافية للشرطة والقضاء إلى المؤسسات المؤقتة أصبحت جارية، وأشجع تلك المؤسسات على كفالة أن تؤدي أعمالها على نحو من شأنه أن يزيد ثقة جميع الطوائف.

٢٨ - وإنني أرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي بالإعداد لأداء دور قيادي في قطاع الشرطة والقضاء. فهذه المبادرة لها أهمية حيوية في ضمان أن يتسم أي حضور دولي مستقبلا بالتنسيق الجيد، وأن تتوافر له الموارد المناسبة، وأن يكون مستعدا استعدادا كاملا لأداء الالتزامات الضرورية لإدامة المنجزات التي حققناها حتى الآن. وأود أن أحث شركائنا على أن يظلوا ناشطين كي ما تكون عملية التحول التي تعقب التسوية السياسية في نهاية المطاف عملية سلسة ومنظمة.

٢٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص سورين بيسن - بيتر سون، وإلى موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على استمرار تفانيهم والتزامهم بقيم الأمم المتحدة وأهدافها ومثابرتهم على أداء مهامهم الشاقة التي كثيرا ما تجري في ظروف صعبة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لقوة كوسوفو، وشركائنا داخل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو - الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن المنظمات الأخرى، والمساهمين والمانحين الآخرين، لالتزامهم ودعمهم السياسي والعملي القيم.

المرفق الأول

تقييم فني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو أعده الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

مقدمة

١ - أشرت في آخر تقييم فني لي/ مؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إلى أن وتيرة تنفيذ المعايير أصبحت أبطأ. وتجاوبا مع ذلك التقييم شرعت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الحال في إحياء عملية المعايير وذلك بأن بدأت تنفيذ خطط عمل، في كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير، موجهة لمجالات معينة حدد التقييم أنها ذات أولوية.

٢ - وقد أكدت القيادة الجديدة التي تولت في الربع الأول من عام ٢٠٠٦، مرارا وبشكل واضح، أن تنفيذ المعايير سيكون على رأس أولويات جميع أجهزة المؤسسات المؤقتة، مع التركيز بوجه خاص على خطط العمل المتفق عليها وعلى الأقليات. وعملا على استعراض التقدم المحرز وتعزيزه، دأب رئيس الوزراء على عقد اجتماعات كل أسبوعين للفريق التوجيهي المعني بالمعايير المؤلف من جميع الوزراء ذوي المسؤوليات عن المعايير، وهو هيئة لم تكن تجتمع من قبل إلا لماماً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت الأفرقة العاملة المعنية بجميع المعايير الثمانية تجتمع بشكل منتظم.

٣ - وبفضل تلك الجهود المكثفة، أضحى الآن ممكنا تبين تحقق تقدم واسع النطاق في تنفيذ المعايير. وإذا حافظت المؤسسات المؤقتة على مستوى التزامها الحالي فسوف نشهد مزيدا من الانجازات الكبيرة في غضون الأشهر المقبلة.

عمل المؤسسات الديمقراطية

٤ - استطاعت مؤسسات كوسوفو أن تواجه بكفاءة وفاة الرئيس إبراهيم روغوفا في ٢١ كانون الثاني/يناير، وتشييع جثمانه في ٢٦ كانون الثاني/يناير، ثم انتخاب برلمان كوسوفو فتمير سيديو خلفا له في ١٠ شباط/فبراير، وانتخاب كول بريشا رئيسا جديدا لجمعية كوسوفو، وعجيم تشيكو رئيسا جديدا للوزراء في ١٠ آذار/مارس، وكل ذلك بالامتثال الكامل للنظام الداخلي والأطار الدستوري.

٥ - وكان هناك تقيد بصفة عامة بالنظام الداخلي للجمعية. ذلك أن جداول أعمال الجلسات العامة تعد الآن مسبقا، وتقرها الجمعية رسميا في جلسات عامة، وفقا للقواعد، وخلافا لما كان سائدا في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وحدث استثناء من التقيد الجيد عموما بالنظام، تمثل في تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس وكالة مكافحة الفساد وفق إجراءات

غير سليمة في الجلسة العامة للجمعية، المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير، في ظل رئيس الجمعية السابق.

٦ - ومن أصل الأعضاء الذين يشغلون المقاعد المحجوزة العشرة لصرب كوسوفو في الجمعية، ظل ثمانية من أعضاء القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا ينأوون بأنفسهم عن حضور الجلسات العامة ولكنهم شاركوا، في حدود ضيقة، في أعمال اللجان وقدموا تعليقات، على سبيل المثال، حول مشروع قانون التراث الثقافي. أما عضوا الجمعية من الحزب الديموقراطي الصربي لكوسوفو وميتوهيا فقد واصلا حضور الجلسات العامة.

٧ - ولم يتحقق بعد الهدف الرسمي الذي حددته للمؤسسات المؤقتة والمتمثل في مشاركة الأقليات بنسبة ١٦,٦ في المائة على المستوى المركزي، وأهداف تحقيق العدالة في حصص الاستخدام على المستوى المحلي، بما في ذلك المستخدمون منهم في الهياكل الموازية. ففي مؤسسات الحكومة المركزية بلغت النسبة ١١,٤ في المائة، في حين تشير الأرقام المتوفرة فيما يتعلق بالبلديات إلى نسبة ١٣,٤ في المائة.

٨ - واستمرت الهياكل الموازية تعمل في المناطق التي تعيش فيها أعداد كبيرة من سكان صرب كوسوفو. وعلى الرغم من أن المؤسسات المؤقتة استمرت في دفع مرتبات للعاملين من صرب كوسوفو الذين يتلقون أيضا مرتبات من بلغراد نظير نفس العمل، فقد واجه هؤلاء العاملون، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إصرارا متزايدا من مركز التنسيق لكوسوفو التابع لحكومة بلغراد، على أنه ينبغي لهم أن يختاروا بين مرتبات بلغراد ومرتبات المؤسسات المؤقتة. وقد قاد هذا الكثيرين منهم (تصل نسبتهم إلى ٧٠ في المائة حسب تقديرات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) إلى الانسحاب من كشف مرتبات المؤسسات المؤقتة. بيد أن سياسة المؤسسات المؤقتة تميل دائما إلى إبقاء هؤلاء العاملين من صرب كوسوفو على كشوف مرتباتها.

٩ - واكتمل تماما إنشاء مكتب للمساواة بين الجنسين داخل مكتب رئيس الوزراء. ووفقا للبيانات تشغل النساء ٢٨,٧ في المائة من مناصب اتخاذ القرار في المؤسسات المركزية. وفي البلديات، تشغل النساء ١٠,٠٨ في المائة من وظائف اتخاذ القرار.

١٠ - وكان التقدم المحرز في استخدام اللغات متفاوتا، على الرغم من أن التقدم قد تحقق على الصعيدين المركزي والبلدي. وتتوفر الترجمة الشفوية في جميع اجتماعات الجمعية ومجالس البلديات واجتماعات اللجان كلما كان أعضاء من الأقليات حاضرين. بيد أن التقدم في مشروع القانون المتعلق باللغات تعثر، لانصراف الجمعية إلى النظر في الاعتراضات التي أثارتها الطائفة التركية. وهناك وحدات لغوية متخصصة لدى ٢٢ بلدية من أصل

البلديات الثلاثين. وتمتلك كل واحدة من البقية، باستثناء زفيتشان، مترجما تحريريا/شفويا واحدا على الأقل – وخدمات الترجمة التحريرية بصفة عامة غير كافية في البلديات الثلاث الشمالية. وهناك وحدات بوزارة الخدمات العامة ووحدات تابعة لوزارة الحكومات المحلية لرصد الامتثال فيما يتعلق باللغات في الوزارات والبلديات على التوالي، ولكن الموارد المخصصة لم تكن كافية، في كثير من الحالات، لضمان الامتثال لمعايير اللغات. وتوجد حاجة لتحسين نوعية الترجمة.

١١ – وقد أبلغ عن حالات كثيرة استخدمت فيها أسماء غير رسمية للأماكن من قبل هيئات رسمية، وخصوصا على مستوى البلديات. وقد ازدادت بكثافة إجراءات سلطات المؤسسات المؤقتة في مجال استبدال علامات الطرق وأسماء الأماكن أو إصلاحها في الحالات التي حدث فيها طمس أسماء بإحدى اللغات.

١٢ – ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، تمكن مجلس المراقبة الداخلية الذي يحقق في التظلمات والادعاءات المتعلقة بسوء سلوك الموظفين، من معالجة ٦٨ حالة. وتناولت لجنة التعيين في الوظائف العامة العليا حتى الآن ثماني حالات فصل تتعلق بأمناء دائمين، وسط مخاوف من أن منصب الموظف المدني الدائم ما يزال غير مضمون. وتحرك رئيس الوزراء لإزالة تلك المخاوف بأن طلب مني تخويله بضم لجنة التعيين إلى مكتبه: وقد خولته الآن تلك السلطة وسيتم النقل اعتبارا من ٢ أيار/مايو.

١٣ – وقام مكتب مراجع الحسابات العام، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بإصدار ونشر ١٧ تقرير مراجعة خارجية تتعلق بإجراءات المشتريات في البلديات وبعض الوزارات. وتشير ملاحظات مراجعي الحسابات إلى تفشي عدم التقيد بالقوانين والضوابط المتعلقة بالمشتريات. وتجري حاليا عمليات مراجعة لحسابات جميع البلديات، وقد طلب رئيس الجمعية ورئيس الوزراء كلاهما إجراء مراجعة لحساب مؤسساتهما.

١٤ – وتوجد ١١٨ محطة إذاعة مرخصة، تبث ٧٢ منها باللغة الألبانية فقط، و ٣٥ باللغة الصربية فقط. وتعد المحطات الإحدى عشرة المتبقية محطات متعددة الإثنيات و/أو متعددة اللغات. وقد افتتحت أول محطة تلفزيونية لأتراك كوسوفو رسميا في ١٣ نيسان/أبريل، وتقوم أيضا بإذاعة الأخبار باللغات الألبانية، والصربية والبوسنية ولغة الروما.

١٥ – ومن أصل المحطات التلفزيونية الثلاث العاملة على نطاق كوسوفو، والمحطات الإذاعية الأربع العاملة على نطاق كوسوفو، تقوم هيئة الإذاعة العامة فقط، وهي راديو وتلفزيون كوسوفو، ببث برامج تلفزيونية وإذاعية بلغات الأقليات. وفي ١١ نيسان/أبريل، تم

إصدار قانون جديد يحكم هيئة الإذاعة العامة لراديو وتلفزيون كوسوفو. وتستأثر البرامج المخصصة للأقليات بنسبة ٩,٢ في المائة من وقت بث ''راديو وتلفزيون كوسوفو''. وهذا يقل كثيرا عن نسبة الـ ١٥ في المائة المطلوبة وفقا للائحة ١٣/٢٠٠١ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وللقانون الجديد. ومن الأمور الإيجابية ما أوردته هيئة راديو وتلفزيون كوسوفو، من أن ١٦ في المائة من البرامج التي تنتجها بنفسها، و ٢٠ في المائة من برامجها الإخبارية، تبث بلغات الأقليات.

١٦ - وهناك تقدم بطيء يجري في تعيين أعضاء مجلس اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام من قبل الجمعية. ولكن ما أن يتم تعيين المجلس، سيتسنى في الحال تعيين رئيس تنفيذي محلي.

١٧ - ولم يستعرض مفوض وسائط الإعلام المؤقت أي حالات لإثارة الكراهية في هذه الفترة، وكانت حالات الخطابات الداعية للكراهية قليلة. بيد أن وسائط الإعلام في جميع الطوائف لا تزال بمنأى عن إبداء أي تعاطف أو تفهم لمنظورات ومشاكل الطوائف الأخرى.

١٨ - وقد أكمل وضع نظام تقديم وإدارة المنح لصندوق وسائط إعلام الأقليات وفقا لاستراتيجية البث للأقليات. ونشرت الدعوة لتقديم طلبات الحصول على المنح من صندوق وسائط إعلام الأقليات. وخصصت الحكومة ٥٠ ٠٠٠ يورو وخصصت هيئة راديو وتلفزيون كوسوفو، وفقا لقانونها، ٥ في المائة من رسومها الإذاعية لصالح صندوق وسائط إعلام الأقليات.

عمل المؤسسات الديمقراطية: التحديات المقبلة

١٩ - يتعين تعزيز التحسينات في تناول أعمال الحكومة والجمعية، وخصوصا منذ أن تغيرت قيادات هذه المؤسسات في آذار/مارس، لكي تصبح هذه التحسينات قائمة بذاتها. ويبدو أن سلطات مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أصبحت الآن عاقدة العزم بصورة متزايدة على استخدام المعايير لإضفاء تحسينات دائمة على حياة السكان العاديين.

٢٠ - ويجب أن تتواصل الجهود لزيادة مشاركة الأقليات في الحكومة، غير أن ذلك لن يكلل بالنجاح ما دامت سلطات بلغراد وطوائف الصرب نفسها تثني صرب كوسوفو بشدة عن الاستجابة للعروض المقدمة من قادة ألبان كوسوفو.

٢١ - بيد أن توفير اللغات، على سبيل المثال، هو أحد المجالات التي لا تعتمد كليا على التعاون. ولذا فإن صدور قانون اللغات والوفاء بالمعايير المتعلقة باستخدام اللغات يعد مؤشرا إيجابيا لصرب كوسوفو على الموقف المتفتح للمؤسسات المؤقتة.

٢٢ - وتستمر الادعاءات بوجود ممارسات غير سليمة في التوظيف. ولا بد من تعزيز إجراءات مجلس المراقبة الداخلي ولجنة التعيين في الوظائف العامة العليا إلى أن تصبح في نظر الجميع ضمانا لنزاهة التوظيف والانضباط في الممارسات. ويعتبر نقل لجنة التعيين إلى مكتب رئيس الوزراء خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه.

٢٣ - ويجب تعيين مجلس وسائط الإعلام المستقل والرئيس التنفيذي من أجل مواصلة الترويج للنهوض بنوعية البث الإذاعي.

سيادة القانون

٢٤ - أجازت جمعية كوسوفو، في ١٠ آذار/مارس، تعيين وزيرين جديدين للشؤون الداخلية والعدل. وقد كانت عملية إنشاء الوزارتين الجديدتين بطيئة ولكنها تمت بصورة سليمة ومنظمة. وفي أعقاب تقييمي الإيجابي لممارسة الوزارتين لاختصاصاتهما في الشهور الأولى بعد إنشائهما، نقلت إلى الوزارتين الجديدتين مجموعة ثانية أوسع نطاقا من الاختصاصات (شملت الإشراف على دائرة شرطة كوسوفو ودائرة إصلاحيات كوسوفو) وذلك بموجب لائحة أخرى صدرت في ٢٧ نيسان/أبريل. وصدرت، في نفس اليوم، لائحة تحدد إطارا تنظيميا لنظام القضاء في كوسوفو.

٢٥ - وانتقلت معظم وظائف الشرطة لتصبح تحت سيطرة دائرة شرطة كوسوفو، باستثناء المقر الإقليمي لميتروفيتشا ووحدات معينة مثل وحدة جرائم الحرب ووحدة حماية الشهود. وتكاد دائرة شرطة كوسوفو أن تضطلع بجميع وظائف الشرطة التقليدية والتحقيقات. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، وبالتزامن مع المرحلة الثانية من نقل الاختصاصات، قمت بتعيين أول نائب مفوض شرطة لدائرة شرطة كوسوفو وثلاثة مساعدين لمفوض الشرطة، ويعين المساعد الرابع فيما بعد.

٢٦ - وفي ١ شباط/فبراير، قامت شعبة الإدارة الجنائية التابعة لإدارة العدل، بتعيين أول مفوض محلي لدائرة إصلاحيات كوسوفو.

٢٧ - وعملا باللائحة ٢٠٠٥/٥٤، تم إنشاء أكاديمية كوسوفو للتعليم والتنمية في مجال السلامة العامة ومجلس كوسوفو للمعايير والتعليم في مجال السلامة العامة.

٢٨ - ويبلغ مجموع نسبة الأقليات في جميع أفراد دائرة شرطة كوسوفو ١٥,٥ في المائة (زيادة طفيفة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، وينتمي أكثر من ٢٠ في المائة من الضباط من ذوي الرتب العالية إلى جماعات الأقليات. وتبلغ نسبة الأقليات بين موظفي دائرة إصلاحيات كوسوفو ١٤,٥٣ في المائة. وتعتبر مشاركة المرأة في مؤسسات سيادة القانون

مرضية بالنسبة إلى المنطقة: ٢٧ في المائة من القضاة، و ١٨ في المائة من المدعين العامين، و ١٧ في المائة من موظفي الإصلاحيات، و ١٤ في المائة من أفراد الشرطة. بيد أن هناك ٢٧ محامية مسجلة فقط من مجموع ٤١٣ محاميا مسجلا.

٢٩ - وقد تناول القضاء المحلي معظم الحالات الناشئة عن **أعمال العنف التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٤** (وجهت الاتهامات إلى ٢٤٦ شخصا، ٢١٧ إدانة، و ١٤ حكما بالبراءة، و ٨٩ قضية تنتظر البت، و١٠٦ قضايا أسقطت لعدم وجود أدلة). وتناول المدعون العامون الدوليون ٤٤ من أخطر القضايا (١٣ إدانة، ١٢ قضية أسقطت، ٢ أمام المحكمة، وقضايا أخرى تنتظر البت فيها). وترجمت الملفات التي وصلت من وزارة الداخلية الصربية، وجرى تعجيل التحقيقات في القضايا المتبقية وتم ترتيبها حسب الأولوية.

٣٠ - وعملا باللائحة ٢٠٠٥/٥٢ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أنشئ **المجلس القضائي لكوسوفو** خلفا لمجلس القضاة والمدعين العامين في كوسوفو. وبدأ المجلس القضائي لكوسوفو على الفور حملة دعا فيها طوائف الأقليات إلى التقدم لشغل وظائف القضاة والمدعين العامين، ولقيت الدعوة استجابة أولية طيبة من مرشحين من صرب كوسوفو.

٣١ - وتعمل تسعة **مكاتب اتصال للمحاكم** بمناطق الأقليات. وتجرى التحضيرات الميدانية لتنظيم ''أيام للمحاكم'' في ست مناطق. وقد عقد اليوم الأول للمحكمة في ٢٥ نيسان/أبريل في هوتشا مادهي/فيليكا هوتشا. ويعقد اليوم الثاني في غراس في ٩ أيار/مايو. وتجري مناقشة جادة مع قادة المجتمع المحلي بغرض إنشاء محكمة لجرائم الأحداث في غراتسانيكا.

٣٢ - **ويشكل أعضاء طوائف الأقليات** نسبة ٩,٤٤ في المائة من القضاة و ٩ في المائة من المدعين العامين.

٣٣ - وتوجد ٤٣ ٩٩٤ قضية في **المحاكم المدنية** في انتظار البت فيها (زيادة بنسبة ٣,٧ في المائة مقارنة بالتقرير الأخير).

٣٤ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، اعتمدت جمعية كوسوفو القانون المتعلق **بالمعهد القضائي لكوسوفو** الذي أنشئ بموجبه **المعهد** باعتباره هيئة مستقلة لتنسيق تدريب القضاة والمدعين العامين والمرشحين لشغل مناصب قضاة ومدعين عامين. وقد صدر القانون في ٢٤ نيسان/أبريل.

٣٥ - ولا توجد بعد آليات قائمة **لحماية الشهود** بصورة كافية. ومنذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، جرى الإبلاغ عن سبع حالات ترهيب شهود، وصدرت أوامر باتخاذ تدابير لحماية الشهود في ثلاث حالات. وسيقدم مشروع قانون حماية الشهود إلى الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وسيتم، في حزيران/يونيه، تركيب معدات لحماية الشهود لخمس محاكم محلية، تبرعت بها الحكومة البريطانية. ومن المنتظر أن تشجع هذه التدابير مزيدا من الشهود على الإدلاء بشهاداتهم. غير أن النتائج قد تكون محدودة، ما لم تتوفر القدرة على نقل الشهود خارج كوسوفو.

٣٦ - وفي ٧ شباط/فبراير، اعتمدت الحكومة خطة العمل لمكافحة الفساد التي طال انتظارها. وبعد انقضاء عشرة أشهر على الموعد النهائي الذي حدده قانون مكافحة الفساد لإنشاء وكالة لمكافحة الفساد، لم يتم تعيين مدير للوكالة، ولا وجود للوكالة ذاتها، وإن كان قد تم أخيرا إنشاء مجلس لمكافحة الفساد في ٢٣ شباط/فبراير.

٣٧ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أدين قاضي محكمة بلدية وآخر متآمر معه معا في قضية ابتزاز وحكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات، في قضية أدين فيها القاضي بقبول الرشوة. وتنطوي هذه المحاكمة الناجحة على رسالة قوية بأن هذا السلوك إجرامي وأن مرتكبيه سيتم التحقيق معهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم.

٣٨ - وتقوم وحدة الدفاع عن الضحايا وتقديم المساعدة إليهم بفتح ثلاثة مكاتب جديدة للدفاع عن الضحايا في مختلف مناطق كوسوفو. وواصل مرفق الأمن المؤقت تقديم الدعم لضحايا الاتجار.

٣٩ - واستمر التعاون الكامل مع **المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة**، كما استمر التعاون القانوني مع الهيئات القضائية الأخرى.

سيادة القانون: التحديات المقبلة

٤٠ - يتعين على وزارتي الداخلية والعدل الجديدتين مواصلة تطوير قدراتهما لقبول مسؤوليات متزايدة في قطاعي الشرطة والعدل.

٤١ - وينبغي قفل القضايا الناشئة عن أعمال العنف التي وقعت في آذار/ مارس ٢٠٠٤، كيما يتسنى لكوسوفو الخطو إلى الأمام. وينبغي للقادة المحليين دعوة الشهود علنا إلى الإدلاء بشهاداتهم لأن ما يعوق التقدم هو امتناع الشهود عن تقديم شهاداتهم.

٤٢ - وما فتئت الجرائم الخطرة والمنظمة والجرائم المالية والاقتصادية، بما فيها جرائم غسل الأموال والاتجار، تشكل تحديا لكوسوفو وللمنطقة بكاملها.

٤٣ - ويظل الفساد شاغلا للمراقبين الدوليين والمحليين على حد سواء؛ ويتعين إنشاء وكالة مكافحة الفساد وأن تضع الوكالة سجلا لمكافحة الفساد على جميع المستويات. ويتعين إعلان المحاكمات الناجحة للفساد حتى تكون رادعا للآخرين.

٤٤ - ويتعين تعزيز التدابير الخاصة بحماية الشهود وموظفي المحاكم من التخويف، وأن يكون هذا التعزيز باديا للعيان. ولا يتسنى بغير ذلك تشجيع بناء ثقة عامة الجمهور في النظام القضائي.

٤٥ - ويتعين تقليل التراكم المتزايد في القضايا المدنية المعروضة أمام المحاكم. ولا بد من إنفاذ الأحكام بمجرد صدورها.

حرية التنقل

٤٦ - استمر قادة المؤسسات المؤقتة يدينون حوادث العنف والتخريب، بمخاطبة الجمهور مباشرة في اجتماعات مفتوحة وببيانات عبر وسائط الإعلام.

٤٧ - ولدى ٢٨ بلدية مجالس محلية للحماية من الجرائم. ووفقا للائحة الجديدة المتعلقة بالإطار والمبادئ التوجيهية لدائرة شرطة كوسوفو (٢٠٠٥/٥٤)، فقد بدأت جميعها في تحويل هذه المجالس إلى مجالس بلدية لأمن الطوائف من أجل تعزيز أمن أعضاء جميع الطوائف.

٤٨ - واستنادا إلى شح موارد الميزانية، فقد أوقفت وزارة النقل والاتصالات تشغيل خطوط النقل الخمسة بالحافلات بين المدن التي كانت تدعم من الميزانية الموحدة لكوسوفو وتعمل على أساس تجريبي للربط بين مجتمعات الأقليات. وتعكف الوزارة حاليا على إعداد استراتيجية جامعة شاملة **لتلبية احتياجات الأقليات من النقل العام**، وذلك بالتعاون مع وزارة شؤون الطوائف والعودة. وسيتعين على الحكومة أن تؤمن استدامة تمويل تنفيذ هذه الاستراتيجية حال إكمالها واعتمادها. وسيتعين على المشغلين في النقل توظيف عدد أكبر من أفراد الأقليات.

٤٩ - وعلى الرغم من أنه لا يمكن دائما القيام بتحديد قاطع للجرائم ذات الدوافع الطائفية، فإن الأرقام المقدمة من الشرطة للحوادث التي يحتمل أن تكون وراءها دوافع طائفية منخفضة وتشير إلى أنها في اتجاه التناقص مقارنة بعام ٢٠٠٥. ويقابل هذه الصورة المتحسنة عدد صغير من الحوادث البارزة، وعلى الرغم من التحسن من الناحية الإحصائية، ما يزال أعضاء الأقليات يعربون عن مخاوفهم بشأن حريتهم في التنقل.

٥٠ - وتجري دائرة شرطة كوسوفو بانتظام استقصاءات بشأن حرية التنقل بين طوائف الأقليات. وفي آخر استقصاء، جرى في ٢٨ نيسان/أبريل، أوضح ٩٩ في المائة من الذين استطلعت آراؤهم أنهم سافروا خارج مناطقهم وذكر ٨٠ في المائة أنهم يشعرون بالأمان وهم يسافرون، ولم يبلغ أحد عن ارتكاب جرائم ضده أثناء تنقله.

حرية التنقل: التحديات المقبلة

٥١ - يجب أن تتواصل المناقشة بشأن أنسب شكل لتقديم خدمات الشرطة في مناطق الأقليات، استجابة لاحتياجات الطوائف.

٥٢ - وينبغي تزويد مجتمعات الأقليات بوسائل مواصلات، حسب دراسة استقصائية للاحتياجات.

٥٣ - ويجب أن تتواصل تدابير بناء الثقة لتشجيع أعضاء مجتمعات الأقليات على الشعور بمزيد من الثقة في حريتهم في التنقل، بما يعكس التحسن الإحصائي في عدد الجرائم والحوادث. ويمكن لسلطات المؤسسات المؤقتة وسلطات بلغراد أن تؤديا معا في هذا المجال.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف

٥٤ - استمر جميع القادة السياسيين يقدمون **دعمهم الواضح للعائدين ومساعدة** الطوائف المشردة والطوائف المتلقية. وقد وقع حدث غير مسبوق في ٢٣ نيسان/أبريل، عندما قبل الرئيس سيديو دعوة من تيودوسيدي، أسقف الكنيسة الأورثوذكسية الصربية، للاحتفال بعيد الفصح في دير ديكاني. وساهم قادة الأحزاب السياسية في الحوار بين الطوائف عن طريق عمل المجلس الاستشاري للمجتمع المحلي، برئاسة فيتون صوري، زعيم حزب ''أورا''. وشكل رئيس الوزراء فرقة عمل جديدة معنية ببناء الثقة لإسداء المشورة إليه بشأن الاستراتيجية التي تتبع إزاء طوائف كوسوفو، واجتمعت فرقة العمل للمرة الأولى في ٢٥ نيسان/أبريل.

٥٥ - وبقى **عدد العائدين** منخفضا، الأمر الذي يُعزى جزئيا إلى أن موسم عمليات العودة لم يبدأ بعد. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢١٨ عائدا طوعيا في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى ٣١ آذار/مارس، من بينهم ٥٠ في المائة من صرب كوسوفو. وهناك مشاريع جارية **لعمليات العودة** في ١٧ بلدية، ويخطط لمشاريع في ستة بلديات أخرى. ومن أصل نحو ٥١٥ أسرة شردت في آذار/مارس ٢٠٠٤، عادت ١٥٤ أسرة بصورة دائمة إلى ديارها. وتم بيع نحو ٥٠ منزلا وبقي ٢١٦ منزلا مهجورا.

٥٦ - وهناك **فجوة في التمويل** تقدر بنحو ٣١ مليون يورو لمشاريع معتمدة بالفعل. وخصصت المؤسسات المؤقتة ٨,٥ مليون يورو للعائدين في الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٦، ولا تزال تعد أكبر وكالة ممولة على الإطلاق.

٥٧ - لم يحرز **برنامج الإعمار لعام ٢٠٠٤** تقدما يذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم تُنشأ أية هيئة جديدة لإكمال المسؤوليات التنفيذية للجنة المركزية المشتركة بين الوزارات التي جرى حلها. فلم يتم حتى الآن، بعد انقضاء أكثر من عامين على أحداث آذار/مارس ٢٠٠٤، إعمار الممتلكات السكنية؛ و لم يبدأ إعمار و/أو دفع التعويضات عن الممتلكات التجارية؛ كما أن دفع المساعدات لبدء العمل، والتعويضات للمباني الثانوية التي لحقتها الأضرار، أبعد ما تكون عن الاكتمال. ووردت ١٦١ شكوى من نوعية تعمير المباني السكنية. ووضع مبلغ ٠٠٠ ٤١٧ يورو في الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٦، ولكنه غير كاف لإكمال برامج التعمير والتعويض. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اصطحبني رئيس الوزراء إلى قرية سفينياري، وهي الموقع الذي وردت منه أغلبية الشكاوى، وتحدث إلى بعض السكان وتعهد بضمان تحسين استجابة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

٥٨ - تتواصل **عمليات العودة للمناطق الحضرية** في ١١ بلدية، ويخطط لعمليات عودة في بلديتين أخريين. وقد كان لتنفيذ إعادة ٣٦ أسرة من صرب كوسوفو بصورة ناجحة (في ١٩ نيسان/أبريل) إلى منطقة كلينا الحضرية أثره في تشجيع ليبيان على الشروع في وضع مشروع عودة للمناطق الحضرية. وقد أُحرز تقدم في عملية تعمير أضخم مستقطنة غير رسمية في كوسوفو، "**روما ماهالا**"، التابعة لميتروفيتشا. وقد أصدرت البلدية أذونات التشييد لبناء مجمعين لشقق سكنية لإيواء بعض المواطنين. وأقيمت مراسم احتفال ببدء إعادة التشييد في ٢٥ نيسان/أبريل. وقد غادر بعض المستفيدين المحتملين، ٥٨ أسرة من الروما/أشكالي والمصريين المشردين داخليا، المخيمات الملوثة بالرصاص في شمال ميتروفيتشا وزفيتشان إلى مرافق أكثر أمانا في الجزء الشمالي من المدينة. وبقي هناك ٢٧٢ فردا بمحض اختيارهم في المخيمات الملوثة، بالرغم من العرض الذي قدم إليهم بتزويدهم ببدائل آمنة.

٥٩ - وعقدت حلقة عمل حول **الإطار الاستراتيجي المتعلق بالطوائف والعودة** في يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، شارك فيها عدد من ممثلي الأشخاص المشردين داخليا من صربيا والجبل الأسود، من أجل وضع الصيغ النهائية للسياسات الخاصة بإيجاد حلول مستدامة للسكان المشردين ولاستقرار حياة الطوائف في كوسوفو.

٦٠ - وخفضت **وزارة شؤون الطوائف والعودة** عدد موظفيها إلى ١٢٥ ليتوافق مع الميزانية المأذون بها. و لم يجر التوظيف والفصل من الخدمة وفقا لنظم الخدمة المدنية. وما تزال

الوزارة تحتاج إلى تحسينات كبيرة في قدراتها على إدارة مجال مسؤولياتها. وطورت الوزارة مشاريع العودة غير الممتثلة لقواعد دليل العودة المستدامة، مثل المباني الجديدة في زوتشيستا وخطة لتشييد إسكان اجتماعي لتوطين الأشخاص المشردين داخليا.

٦١ - وتم تحقيق الهدف العام للتمويل بحصص عادلة لعام ٢٠٠٥ وتجاوزه بقليل، وحققت أغلبية كبيرة من البلديات أهدافها.

٦٢ - وعموما، تتوفر إمكانية **الحصول على الخدمات العامة**، على الرغم من أن طوائف صرب كوسوفو تعتقد أنه لا يمكن الحصول على الخدمات الصحية بسبب الشواغل الأمنية والمشاكل اللغوية. وأنشأت وزارة الصحة أفرقة متنقلة تقدم الخدمات للطوائف العائدة وغيرها من الطوائف التي لا تتوفر لها سبل أخرى للحصول على تلك الخدمات.

٦٣ - وقد أنشئت **لجان للطوائف والوساطة** في جميع البلديات. وتعمل لجان الطوائف في ١٠ بلديات، وتعمل جزئيا في ١٥ بلدية. ويجب أن تبدأ لجان الطوائف العمل في غلوغوفاتش، ماليشيفو، وأوبيليك، وكاسانيك، وستربتشي.

٦٤ - وأنشئت وحدات لحقوق الإنسان في جميع الوزارات. وفي إطار تركيز الحكومة على تحسين حماية حقوق الإنسان، وقع رئيس الوزراء اتفاقا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٠ آذار/مارس لبناء قدرات هذه الوحدات بالتعاون مع المستشارين الدوليين لحقوق الإنسان.

٦٥ - وعلى الرغم من أنه تم التصديق على خطة عمل شاملة لتنفيذ قانون مكافحة التمييز، لم تتخذ حتى الآن أي تدابير عملية لتنفيذ الخطة.

٦٦ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اعتُمد رأي اللجنة الاستشارية التابعة **للاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات الوطنية** بشأن كوسوفو، ونشر في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الوقت، لم يتم اتخاذ قرار في الكيفية التي تنفذ بها توصياتها و/أو الكيفية التي ينسق بها تنفيذ تلك التوصيات.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف: التحديات المقبلة

٦٧- ثمة حاجة ملحة إلى أن تستكمل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تعمير الممتلكات التي لحقها الضرر في آذار/مارس ٢٠٠٤ حتى يتاح لمن شردتهم هذه الأحداث خيار العودة.

٦٨ - ويتعين التوصل إلى اتفاق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة والسلطات في بلغراد بشأن الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالطوائف وعمليات العودة، ثم تنفيذ هذه الاستراتيجية.

٦٩ - وينبغي أن تتّبع وزارة شؤون الطوائف والعودة القوانين والإجراءات القائمة بشأن التوظيف والميزانية والخدمة المدنية، فضلا عن السياسات التي صيغت لتتماشى مع المعايير الأوروبية للإدارة الرشيدة.

٧٠ - وعلى المؤسسات المؤقتة أن تبذل المزيد من الجهود لتنفيذ قانون مكافحة التمييز والاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية.

الاقتصاد

٧١ - جرى تعزيز **إدارة الميزانية**. فقد بلغ معدل الإنجاز الكامل لميزانية عام ٢٠٠٥ نسبة قدرها ٩٣,٥ في المائة. ويشير التقرير الختامي للميزانية لعام ٢٠٠٥ إلى أن النفقات لم تتجاوز الحدود القانونية، بما في ذلك الأجور والرواتب.

٧٢ - ونُفذت جزئيا التوصيات التي وردت في **خطاب النوايا لصندوق النقد الدولي** (الذي وُقع في الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وتحتفظ وزارة المالية والاقتصاد بتكلفة الأجور في حدود ما ينص عليه قانون الميزانية. وتجري مراقبة استحقاقات معاش الشيخوخة بشكل أكثر صرامة. بيد أنه لم يُشرع بعد في تنفيذ الالتزام القاضي بتخفيض العمالة في الخدمة العامة بنسبة ١٠ في المائة.

٧٣ - وعُرض **إطار الإنفاق المتوسط الأجل** في اجتماع تمهيدي للمانحين عُقد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ونُقح بعد ذلك كي يستجيب لتعليقات أصحاب المصالح. وأُعيد إصدار الإطار في ٢٢ آذار/مارس وعُرض في اجتماع مانحي كوسوفو الذي نظمه في بريشتينا البنك الدولي والمفوضية الأوروبية في ٥ نيسان/أبريل.

٧٤ - وتواصلت **عملية الخصخصة** بوتيرة متسارعة، وبُدئ في تنفيذ المراحل من الثالثة عشرة إلى الخامسة عشرة. واستمر بيع المؤسسات الفرعية. وأُبرمت حتى الآن عقود بيع بلغ مجموعها ١٢٢ عقدا تبلغ قيمتها حوالي ٢٤٠ مليون يورو، منها ما سُدد وما لم يسدد بعد، وجاري العمل على إبرام ٧٩ عقدا آخر. ويُعد اتفاق بيع ''مؤسسة فيرونيكيلي'' الذي أُبرم في ٢٠ نيسان/أبريل - وقيمته ٣٠,٣ مليون يورو - أكبر استثمار أجنبي خاص في كوسوفو منذ ١٩٩٩.

٧٥ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، قمت بإصدار القانون المتعلق بإجراء منح الامتيازات وقانون الاستثمار الأجنبي.

٧٦ - وأنشئ المجلس الاستشاري **لوكالة تشجيع الاستثمار** الذي عقد اجتماعه الأول في ٨ كانون الثاني/يناير. وقد انتهت أخيرا لجنة التعيين في الوظائف العامة العليا من إجراء مقابلات لتعيين رئيس تنفيذي للوكالة، إلا أن قرارا لم يُتخذ بعد في هذا الشأن. واستكمل النظام الأساسي التشغيلي للوكالة، لكنه لم يعتمد بعد.

٧٧ - وأُحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمنازعات القائمة بين وكالة كوسوفو الاستئمانية وبلديات بشأن **الأراضي المستولى عليها التابعة للمؤسسات التعاونية**. وقد وافت وزارة إدارة شؤون الحكم المحلي الوكالة الاستئمانية بوثائق مساحية ورسائل من البلديات تدعم مطالبتها بأراضي معينة تحقيقا للصالح العام. وقدمت ٢٦ بلدية قوائم مبدئية بأراض تابعة لمؤسسات تعاونية تطالب بها لاستخدامها من أجل الصالح العام.

٧٨ - وجرى تحويل خطوط السكك الحديدية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وشركات التدفئة بالمقاطعات، وهيئة الطاقة بكوسوفو إلى **شركات مساهمة**، فأصبحت بذلك كافة الشركات العامة الرئيسية بكوسوفو شركات مساهمة.

٧٩ - وظل **معدل أسعار** خدمات المرافق العامة قريبا من معدلات الفترات السابقة (في هيئة الطاقة بكوسوفو بلغ ٥٢ في المائة، ومرفق المياه والنفايات والري ٨٩ في المائة، وظل هذا المعدل ثابتا بالنسبة لمؤسسة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في إقليم كوسوفو وبلغ ١٠٠ في المائة). وبلغ معدل ما تحصله هيئة الطاقة بكوسوفو من رسوم استنادا إلى الفواتير الصادرة عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٦ نسبة ٦٨ في المائة، مسجلا بذلك ارتفاعا من نسبة ٥٢ في المائة عن الفترة نفسها في العام السابق. وبلغ المعدل المتوسط لما تحصله هيئة الطاقة بكوسوفو من رسوم عن خدمات الإمداد بالطاقة عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٦ نسبة ٣٢ في المائة.

٨٠ - وفي داخل وزارة إدارة شؤون الحكم المحلي، أُنشئت إدارة لتخطيط الموارد مهمتها متابعة إعداد وتنفيذ **استراتيجيات البلديات للتنمية الاقتصادية**، والمعاونة في الاتصال بالمانحين.

٨١ - وتبلغ نسبة **تشغيل الأقليات** في هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات في كوسوفو ٤,٩ في المائة، وفي مصلحة الضرائب بكوسوفو ٤,٧ في المائة، وفي إدارة الجمارك التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ١٨ في المائة.

٨٢ - واختُتمت المفاوضات مع البوسنة والهرسك بشأن **اتفاق التجارة الحرة** الذي يُنتظر اعتماده؛ ووُقع اتفاق لحماية الاستثمارات مع تركيا. وفي اجتماع عُقد في بوخارست في ٦ نيسان/أبريل، وافقت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو/كوسوفو بالتزكية على إعلان مشترك بشأن توسيع نطاق اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروربا ليشمل كافة بلدان جنوب شرق أوروبا الأعضاء في شبكة الاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة التي أنشئت برعاية ميثاق تحقيق الاستقرار.

٨٣ - وفي ١٥ شباط/فبراير ، اعتمدت الجمعية الوطنية لكوسوفو ترشيح ١٣ عضوا **للمجلس المستقل لاستعراض الضرائب والجمارك**. وعقد المجلس اجتماعه الأول في ١ آذار/مارس، واستهل أعماله بالبت في الحالات المتراكمة البالغ عددها ٢٤٠ حالة بمعدل ٤ حالات يوميا.

الاقتصاد: التحديات المقبلة

٨٤ - ثمة حاجة للتعجيل بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات بشأن إجراءات المشتريات العامة (يُقترح قانون المشتريات العامة وسوف يُحال إلى الحكومة لاعتماده في المستقبل القريب).

٨٥ - وينبغي تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن خطاب نوايا صندوق النقد الدولي تنفيذا كاملا: ينبغي فرض رقابة أكثر صرامة على استحقاقات المزايا الاجتماعية، ووضع خطة لتخفيض العمالة في الخدمة العامة بنسبة ١٠ في المائة.

٨٦ - وينبغي مواصلة العمل من أجل الانتهاء من التوجيهات المالية للخزانة بشأن الرقابة الداخلية على المالية العامة وتنفيذها، والعمل بنموذج للمشتريات في إطار نظام الخزانة للرصيد الحر. ومن شأن التوجيهات المالية ونموذج المشتريات أن يتيحا الرصد والرقابة المركزيين على التزامات الإنفاق بموجب المخصصات بالميزانية.

٨٧ - ويتعين أن تتنازل البلديات عن الأراضي المستولى عليها التابعة للمؤسسات التعاونية أو أن تقدم تبريرا يدعم استيلائها على هذه الأراضي خدمة للصالح العام اتساقا مع اللائحة ٢٠٠٦/٥.

٨٨ - وينبغي تمكين وكالة تشجيع الاستثمار من استهلال عملها وذلك بتعيين مدير تنفيذي لها واعتماد نظامها الأساسي التشغيلي.

حقوق الملكية

٨٩ - أنشئت **وكالة كوسوفو العقارية** في ٤ آذار/مارس كهيئة مستقلة خلفا لمديرية الإسكان والممتلكات. وتختص الوكالة بتلقي المطالبات بشأن الممتلكات الخاصة غير المنقولة (بما في ذلك الممتلكات الزراعية والتجارية)، وتسجيلها، ومساعدة المحاكم في حل النزاعات المتعلقة بها، وبإنفاذ القرارات ذات الصلة وإدارة الممتلكات المهجورة.

٩٠ - واتخذت مبادرات لتناول **القضايا المتراكمة** المتعلقة بالممتلكات. وطلبت وزارة البيئة والتخطيط المساحي إلى وزارة العدل المنشأة حديثا تقييم القدرات القانونية والموارد المتاحة لدى المحاكم لدعم تخصيص قضاة لتناول القضايا في المحاكم التي تواجه أعلى معدل للتراكم.

٩١ - وبتت مديرية الإسكان والممتلكات في نسبة قدرها ٩٩,٩٥ في المائة من المطالبات التي قُدمت إليها وبلغ عددها ١٥٥ ٢٩ مطالبة. ومن المقرر البت في بقية المطالبات في يونيه/يوليه ٢٠٠٦. وجرى تنفيذ قرار المديرية في ما مجموعه ٣٥١ ٢٦ حالة من الحالات المعروضة عليها، بينما لم يتم بعد التنفيذ في ٨٠٤ ٢ حالة (١٠,٦ في المائة). ولا يزال اتجاه استعادة الممتلكات منخفضا حيث لم يختر استعادة الممتلكات من مقدمي المطالبات إلا نسبة قدرها ١٠,٣٤ في المائة. ومن إجمالي ٤٧٣ ٣ حالة إفراج عن الممتلكات، أُفرج عن نسبة قدرها ٨٦,١٥ في المائة عن طريق إخلائها بينما أُفرج طوعا عن نسبة قدرها ١٣,٨٤ في المائة. وتدير المديرية عددا من محال الإقامة مجموعه ٣٢٨ ٥.

٩٢ - وجرى تنفيذ **حملة إعلامية** في جميع أنحاء كوسوفو لمكافحة الإشغال غير القانوني للممتلكات. ووُقعت مذكرة تفاهم جديدة بين الشرطة ووكالة كوسوفو العقارية تحدد مسؤولية كل من الطرفين في **إنفاذ أوامر الإخلاء**. وشرعت الحكومة في تنفيذ سياسة ترمي إلى معاقبة موظفي الخدمة المدنية الذين يشغلون الممتلكات بشكل غير مشروع: وفي أعقاب مقارنة أجريت بين قواعد بيانات الوكالة العقارية وجهاز الخدمة المدنية، أُبلغ عن عدد ضئيل جدا من الحالات (ثماني حالات) ويُنتظر اتخاذ تدابير ضد هؤلاء الأشخاص.

٩٣ - ويستمر العمل في **سجل الحقوق المتعلقة بالممتلكات غير المنقولة**. وقامت هيئة المساحة بكوسوفو بربط سبعة مكاتب للمساحة بالبلديات بالسجل الرقمي. واكتمل العمل الميداني في ثلاثة مشاريع رائدة لإعادة مسح الأراضي، وتنظر الهيئة حاليا في المطالبات المقدمة.

حقوق الملكية: التحديات المقبلة

٩٤ - ما برحت حماية حقوق السكنى والملكية تشكل تحديا يواجه المجتمع الدولي والمؤسسات المؤقتة على السواء. ولا يزال هناك أكثر من ٠٠٠ ٥ من محال الإقامة تدار بصورة مؤقتة. ويمثل كل من البناء والإشغال غير القانونيين مشكلة يتكرر حدوثها.

٩٥ - وثمة حاجة إلى المضي قدما في الإصلاح القانوني المتصل بحقوق الملكية، وذلك لكفالة الامتثال للمعايير الدولية والأوروبية. ويستلزم الأمر مواءمة الإطار بأكمله. وينبغي أن تجتمع بصفة منتظمة فرقة العمل التي شكلها فريق الخبراء المعني بالملكية لتقديم الدعم للإصلاح.

٩٦ - ولا يزال تنفيذ نزع الملكية على صعيد البلديات باعثا من بواعث القلق.

٩٧ - ولا تتسم آليات الانتصاف القضائية بقدر من الفعالية يكفل ثقة عامة الجمهور في أن هناك مراعاة للأصول القانونية.

٩٨ - ويظل عدم توافر السجلات المساحية والقضائية، المحفوظة حاليا في صربيا، رغم أهميتها بالنسبة لكوسوفو ونشوئها في الإقليم، عائقا يعطل عمل هيئة المساحة بكوسوفو والمكاتب البلدية المساحية والهيئة القضائية. كما أنني لم أتلق حتى الآن ردا على طلبي الأخير الذي وجهته في ٢ شباط/فبراير إلى رئيس وزراء صربيا لتهيئة الفرصة للإطلاع على جميع سجلات الملكية ذات الصلة.

٩٩ - ولا يزال من الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة لتنظيم وضع المستوطنات غير الرسمية على صعيد البلديات في أعقاب التوصيات التي أسفر عنها تحليل حالة المستوطنات غير الرسمية التي أجرتها وزارة البيئة والتخطيط المساحي.

التراث الثقافي

١٠٠ - بدأت في آذار/مارس حملة إعلامية تتناول التراث الثقافي قامت وزارة الثقافة والشباب والرياضة بتوجيهها إلى الشباب ، وستستمر الحملة حتى أوائل أيار/مايو. وهي تتألف من عروض أُجريت في ١٢ بلدية كانت الأشد تضررا من أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، حيث تحدث وزراء ومسؤولون عن أهمية التراث الثقافي في كوسوفو. ووُزعت نشرات وملصقات بثلاث لغات، وغطت حملة للوحات الإعلان الجدارية جميع أنحاء كوسوفو.

١٠١ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أوقف وزير الثقافة والشباب والرياضة اعتماد الجمعية الوطنية لمشروع القانون المعني بالتراث الثقافي إثر تقديم نواب عن الأقليات طلبا لإجراء المزيد من المشاورات. ووافق مجلس أوروبا على مساعدة الوزارة واللجنة التابعة للجمعية

الوطنية في إعادة صياغة مشروع القانون، ونظم حلقتي عمل في نيسان/أبريل ضمتا خبراء دوليين ومحليين لتنقيح الصيغة النهائية لمشروع القانون. وقد دعي نواب الأقليات إلى حلقتي العمل إلا أن أحدا منهم لم يشارك في أي منهما.

١٠٢ - وفي ٢١ شباط/فبراير و٢٧ نيسان/أبريل ، عُقدت اجتماعات بين منسقين ثقافيين من بريشتينا وبلغراد وفقا لاتفاق تمخض عنه الاجتماع المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بين وزير الثقافة والشباب والرياضة ووزير الثقافة الصربي. واتفق المنسقون الثقافيون على تشكيل أربعة أفرقة عاملة تُعنى بمسائل متصلة بإعادة الوثائق، وإعادة الأعمال الفنية، والتنقيب عن الآثار، والتبادل الفني.

١٠٣ - وجرى الإعداد للعمل المواضيعي لإعداد قوائم لجرد التراث الأثري والمعماري والتراث من المنقولات، الذي من المقرر البدء فيه في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد سُجل حتى الآن ٢٥٠٠ موقع وأثر.

١٠٤ - وانتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المرحلة الأولى من أعمال الترميم والطوارئ في ٣٠ موقعا أرثوذكسيا لحق بها الضرر أثناء أحداث الشغب التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد قادت هذه الأعمال لجنة تنفيذ التعمير برئاسة مجلس أوروبا. وينتظر البدء في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه في مرحلة ثانية من أعمال تعمير/ترميم للمواقع الأرثوذكسية أكثر ضخامة وذلك عقب معاودة اللجنة أنشطتها في أوائل نيسان/أبريل. وقد اجتمعت اللجنة في بريشتينا في نيسان/أبريل، وأكدت جميع الأطراف، بما في ذلك وزارة الثقافة والشباب والرياضة والكنيسة الصربية الأرثوذكسية، التزامها بدفع العملية إلى الأمام على وجه السرعة. وقد خصص للجنة مبلغ قدره ٧٠٩ ٩٢٣ ٢ يورو إضافة لما اعتمد في ميزانية عام ٢٠٠٦ لحماية التراث الثقافي (٠٠٠ ٧٤٠ يورو).

١٠٥ - وفي نيسان/أبريل، بلغت نسبة الموظفين في القطاع من الأقليات ١٤,٦١ في المائة في وزارة الثقافة والشباب والرياضة على الصعيد المركزي، و ١٤,٢٨ في المائة في شعبتها المعنية بالتراث الثقافي، و١,٧٩ في المائة في المؤسسات الثقافية على الصعيد المركزي (فيما عدا وزارة الثقافة والشباب والرياضة) و١١,٦٥ في المائة في المؤسسات الثقافية على صعيد المناطق.

١٠٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ١٥ نيسان/أبريل)، أبلغت الشرطة بأربع حوادث تتعلق بمواقع وآثار تعد جزءا من التراث الثقافي، انطوت على إلحاق أضرار بكنيسة أرثوذكسية كان الدافع إليها أسباب اقتصادية؛ وذخيرة غير منفجرة وجدت على مقربة من كنيسة؛ وأضرار أُلحقت بمقبرة؛ وأضرار أُلحقت بنصب تذكاري أقامه أحد صرب كوسوفو.

التراث الثقافي: التحديات المقبلة

١٠٧ - توجه أنشطة التوعية والتصريحات العامة الحالية الرسالة الصحيحة، لا سيما إلى الشباب، غير أنه ينبغي أن تتبعها حملة طويلة الأجل إذا أُريد لها أن تكون فعالة في توعية العامة باحترام التراث الثقافي لكوسوفو. وكان يمكن لحملة عامة أكثر قوة أن تجنب كوسوفو أمورا منها سوء الفهم العام فيما يتعلق بالمنطقة المحددة الخاصة المحيطة بدير ديكاني.

١٠٨ - وثمة حاجة إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بالقانون المعني بالتراث الثقافي وجرد هذا التراث وسياسة الحفظ المتكاملة حتى يكون لدى كوسوفو البنية التحتية الأساسية التي تمكنها من العناية بتراثها الثقافي.

١٠٩ - ويتعين الإسراع بعملية ترميم الأضرار التي حدثت من جراء أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ وذلك بإرشاد من لجنة تنفيذ التعمير وبالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب والرياضة وكافة الأطراف الفاعلة المعنية.

١١٠ - ولابد أن يجري بشكل منهجي إدانة أعمال التخريب والهجمات على الممتلكات التي تعد إرثا ثقافيا من جانب القادة الجماهيريين وملاحقتها قضائيا ليتبين للجمهور أن الحكومة جادة في سياساتها.

الحوار

١١١ - التقي بشكل غير رسمي أعضاء وفدي بريشتينا وبلغراد في الفريق العامل المعني بعمليات العودة في عدة مناسبات وذلك لوضع الصيغة النهائية لبروتوكول عمليات العودة، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بعد. وفي ٩ شباط/فبراير، عقد في بريشتينا الفريق العامل المعني بالنقل والاتصالات دورته الثانية . وفي ٩ آذار/مارس، عقد الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين جلسته العامة الخامسة، التي لم تتكشف فيها أية معلومات جديدة وإن شهدت تعهد الطرفين بتقديم إسهامات ملموسة لحل المسائل المطروحة - وقد قام منذئذ رئيس الوزراء المنتظر تشيكو بتعيين رئيس وعضو جديدين للفريق. وعقد كذلك الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين اجتماعات عديدة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب البعثة المعني بالمفقودين والطب الشرعي. ولم يجتمع الفريق العامل المعني بالطاقة في الفترة المشمولة بالتقرير.

١١٢ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة بيانا صرحت فيه بالتزامها بالحوار وناشدت الجمهور التقدم بمعلومات بشأن المفقودين.

١١٣ - وتواصل الحكومة عقد اجتماعات ثنائية والمشاركة في مؤتمرات إقليمية متعددة الأطراف وذلك بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

الحوار: التحديات المقبلة

١١٤ - يجب أن يتواصل الحوار بين بريشتينا وبلغراد رغم الجاذبية الشديدة التي تتسم بها العملية السياسية الرامية إلى تحديد وضع كوسوفو مستقبلا.

فيلق حماية كوسوفو

١١٥ - إثر قيام جمعية كوسوفو الوطنية في ١٠ آذار/مارس بانتخاب عجيم تشيكو، الذي كان آنذاك قائدا لفيلق حماية كوسوفو، رئيسا للوزراء، حل محله سليمان سليمي. وأعلن القائد الجديد أولوياته التي تتمثل في مواصلة تنفيذ المعيار ٨، والاستمرار في الالتزام بالاحتراف المهني والتأهب لأي تغير يطرأ في المستقبل.

١١٦ - ويؤدي فيلق حماية كوسوفو مهامه وفقا للقانون ولمدونة الأحكام التأديبية الخاصة به. وقد شهدت هذه الفترة مشاركة الفيلق البارزة في إجراءات معالجة الأوضاع إثر وقوع كوارث طبيعية مثل الفيضان الذي أصاب المنطقة المحيطة بمحطة أوبيليك لتوليد الطاقة والانهيار الأرضي في منطقة كاتشانيك الذي تسبب في إغلاق الطريق الرئيسي بين بريشتينا وسكوبيه في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس.

١١٧ - وزادت نسبة أبناء الأقليات العرقية في الوحدة العاملة (٣ ٠٣٦) من ٦,١ في المائة إلى ٦,٨ في المائة حيث عين ٢٥ منهم في ١١ نيسان/أبريل فأصبح مجموعهم ٢٠٧ أفراد. وعُين اثنان من صرب كوسوفو، منهما إمرأة، في منصبين رئيسيين في مكتب قائد الفيلق. وجرت ترقية ٦ من أفراد الأقليات العرقية في ١١ نيسان/أبريل ومنهم صربيان. وتتواصل حملات التوعية والحملات الإعلامية لتعيين أبناء الأقليات العرقية ودعمهم. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أنهى الأفراد الـ ٢٩ المشاركون في دورة التدريب الأساسي، القاصرة على الأقليات العرقية، تدريبهم.

١١٨ - وتشكل المرأة نسبة قدرها ٣ في المائة من أفراد الوحدة العاملة وهو ما يعد زيادة تبلغ ٠,٢ في المائة بعد تعيين ٦ من نساء الأقليات العرقية في ١١ آذار/مارس. والمرأة ممثلة على كافة المستويات في فيلق حماية كوسوفو وهي تحتل مناصب عليا أكثر إذا قورنت بالرجل. وعُقدت دورتان تدريبيتان عن المساواة بين الجنسين. ووقع قائد الفيلق لائحة تنظم المجلس المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للفيلق (شُكل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، ودخلت حيز النفاذ في ٢٠ نيسان/أبريل.

١١٩ - وقامت أفرقة التخلص من المعدات المتفجرة التابعة لفيلق حماية كوسوفو في الفترة من ٣ إلى ٢١ نيسان/أبريل بإزالة الألغام من أراض مساحتها ١٩٣٩٠ مترا مربعا وذلك مع بداية موسم إزالة الألغام في نهاية فصل الشتاء.

١٢٠ - وشملت مشاركة فيلق حماية في كوسوفو في عمليات العودة وغير ذلك من المشاريع الإنسانية إزالة الركام، وإنشاء الطرق، وبناء محطات الإطفاء، وتقديم المساعدة الطبية، والتثقيف بشأن مخاطر الألغام، وإزالة الثلج، ورصد الممتلكات التي أُعيد تعميرها في انتظار انتقال العائدين إليها. وأصبحت اللائحة ٣/٢٠٠٦ المعدلة للائحة ٨/١٩٩٩ سارية في ٢٤ كانون الثاني/يناير، مما خول للفيلق الاضطلاع بالمزيد من المهام ذات الطابع الإنساني، وأداء مهام ذات صبغة احتفالية، والمشاركة في الدورات الأمنية المناسبة.

١٢١ - ودخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مدونة جديدة للأحكام التأديبية للفيلق. وبدأ النظر في ١٧ حالة في ظل المدونة الجديدة. ويتواصل عموما التحسن في الاتجاه العام فيما يتعلق بالأحكام التأديبية حيث لا تزال معظم حالات عدم الامتثال تتعلق بالغياب، وهي تشمل أساسا صرب كوسوفو.

فيلق حماية كوسوفو: التحديات المقبلة

١٢٢ - سيستمر فيلق حماية كوسوفو يواجه الصعوبات في اجتذاب أعداد كافية من صرب كوسوفو للعمل في صفوفه طالما عملت الطوائف التي ينتمي إليها المجندون المحتملون على إثنائهم عن الانضمام إلى الفيلق. ومع هذا، لابد من مواصلة الجهود إذا أريد للفيلق أن يُنظر إليه كخدمة تمثل كافة طوائف كوسوفو وتحميها.

١٢٣ - ويجب أن تتواصل الجهود لتحديد الأنشطة التي يمكن أن تقدم الدعم لمجتمعات الأقليات، لا سيما صرب كوسوفو، من أجل تعزيز رسالة مفادها أن فيلق حماية كوسوفو يود حماية مصالحهم ومساعدتهم. ويتعين على مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تقدم الدعم اللازم للفيلق في هذا المسعى.

١٢٤ - ولا تزال هناك حاجة إلى تقديم الدعم السياسي والمالي لتمكين الفيلق من إصلاح أو شراء المعدات الضرورية لأداء مهمته، والاستجابة لاحتياجات إعادة الهيكلة، ومواصلة التدريب، وترسيخ الاحتراف.

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	٥٤	الصين	١٨
الأرجنتين	٤	غانا	٢٧
الأردن	٦٢	فرنسا	٥٨
إسبانيا	١٥	الفلبين	٥٣
ألمانيا	٢٢٣	فنلندا	٥
أوكرانيا	١٨٥	فيجي	١٩
إيطاليا	٣١	قيرغيزستان	٤
باكستان	١٢١	كرواتيا	٢
البرازيل	٢	كينيا	١٧
البرتغال	٩	ليتوانيا	٨
بلغاريا	٤٢	ماليزيا	١١
بنغلاديش	٣٢	مصر	٢١
بولندا	١٢٤	ملاوي	٥
تركيا	١٣٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦٥
تيمور – ليشتي	١٠	النرويج	٢٠
الجمهورية التشيكية	١٠	النمسا	٢٤
الدانمرك	٢٣	نيبال	١٩
رومانيا	١٨٦	نيجيريا	٣٤
زامبيا	٩	الهند	٩١
زمبابوي	٢٠	هنغاريا	١٠
سلوفينيا	١٥	هولندا	١
السويد	٤١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢٠
سويسرا	٨	اليونان	١١
المجموع			**٢ ١٠٦**

تشكيل دائرة شرطة كوسوفو في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٥٢	٥ ٧٦٩
صرب كوسوفو	٩,٦٥	٦٥٩
أفراد من أقليات عرقية أخرى	٥,٨٣	٣٩٨
المجموع		**٦ ٨٢٦**
رجال	٨٦,٢١	٥ ٨٨٥
نساء	١٣,٩٠	٩٤١

المرفق الثالث

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦)

البلد	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	٢
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٤
إيطاليا	١
باكستان	١
البرتغال	٢
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	٢
زامبيا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	١
نيبال	١
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
المجموع	**٣٧**



Map No. 4133 Rev. 24 UNITED NATIONS
June 2006

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section